# متى يُعذر صاحب السنة

بسم الله الرحمٰن الرحيم

إعذار صاحب السنة في نقصه وفي خطئه هو أخذ بالظاهر الواجب خلافًا لمن ظاهره البدعة ويخدمها

نأخذ مثالين مباشرين :

- الإمام الألباني -رحمه الله تعالى - محيي السنة، محيي التصحيح والتضعيف بحق، محيي فهم الصحابة والسلف الصالح.

- وسيد قطب -رحمه الله تعالى-.

فالألباني من باكورة شبابه وهو خادم للحق والسنة خدمة جليلة قل نظيرها على مر القرون، أو على حد قول شيخنا ربيع بن هادي -حفظه الله تعالى -: لم يأت بعد الحافظ ابن حجر في الحديث مثله. وليس هذا كلامًا إنشائيًّا أو نظريًّا، بل كتبه وعمله وجهاده شاهد بذلك، ولا تزال هذه الشهادة العملية النفعية العظيمة تزداد نضارة يومًا بعد يوم.

فلما أفتى -رحمه الله تعالى- بعدم جواز الاستعانة بقوات المشركين في غزو صدّام، بادر أهل العلم في زمانهم بتخطئته ومناقشته -رحمه الله تعالى-، فانبرى شيخنا محمد أمان الجامي -رحمه الله تعالى- بالرد عليه في محاضرة، ومما ذكره في محاضرته: الإعلان بحبه في الله، وإجلاله والإقرار بمنزلته العلمية وفائدته، وقال: إنه حبيب على قلوبنا، والحق أحب إلينا منه.

وكذلك شيخنا ربيع -حفظه الله تعالى- صنف رسالة في صد العدوان عن بلاد الحرمين، نقل فيها النقول الظاهرة الفاخرة في استعانة النبي ﷺ بالمشركين، وأنه ليس بحرام.

والمسألة مسألة أحكام وفقه، وليست من أصول السنة. فالتخطئة والمناقشة واجبة، وحفظ المنزلة والفضل واجب؛ لأنه هو الظاهر الذي يجب مراعاته واصطحابه.

أما التلاعب الذي يسلكه بعض الجهال أو الضلال أو الذين ليسوا في العير ولا النفير، إنما تقحموا أمرًا فيه هلكتهم ظاهرًا؛ بالاشتداد والطعن على من ظاهره السنة طعنًا شديدًا، وعدم تقديم أي أدلة كافية على ذلك. فهذا وحده كاف في تبيين حقيقتهم لمن يعقل، أو من يتدين بالعلم والسنة حقيقة.

أمّا سيد قطب -رحمه الله تعالى-: فمن الكتاتيب، إلى الأدب على مدرسة أبولو والإفرنجة، ثم الدخول في بحوث الغرب المعرّبة في الأدب، ثم الرحلة إلى بلاد الكفار والإعجاب بها، إلى أن وقع في غرام فكرة المودودي في نظام الدولة المدنية الإسلامية؛ تشربًا وتقبلًا لطرح الغرب ومبادئهم، ممزوجة بحرارة الغضب للشريعة على طريقة الخوارج وأحكامهم بالكفر على المسلم، مع روحية التصوف الهندوكي والنيرڤانا، وإرادة التعبد المطلق من غير احتكام إلى تفصيل ما بعث به النبي -صلى الله عليه وسلم-.

فخدم فكرة المودودي بما لم يستطع المودودي ولا غيره خدمة أفكار الجماعات الإسلامية الوضعية، الممزوجة بما أخذ من تاريخ الفرق الصوفية والخارجية وغيرها، بل ومزج نظام مبادئ الغرب بالاشتراكية، على تفصيل يعلمه كل من له اطلاع ولو قليل.

حتى بلغ به الأمر في باكورة انطلاقته المهترئة الناقصة المنحرفة أن يكتب في الدعوة إلى الإباحية، إلى أن وقع في تلابيب هوى جماعة الإخوان المسلمين التي تستوعب كل جهد وكل شخص وكل فكرة يمكن توظيفها وتحويلها إلى صالح الجماعة، فكيف بأديب قريب من الزمان ولغة أهله والتوصيل لهم وخدمة عصارة فكر الجماعات وانحرافها وبدعتها، تحت اسم (الحاكمية) التي ألهبت وسوقت لفكر الجماعات بما لم يستطعه الإخوان المسلمون مجتمعين.

وإذا جئت لكل باب من أبواب العلم والسنة في الصفات والقدر والصحابة وحكم المسلمين والتكفير، تجد سيد قطب -رحمه الله تعالى- قد خالف أصول السنة جهارًا نهارًا.

فهل سيد قطب في التناول والحكم كالإمام الألباني -رحمه الله تعالى- أو غيره من أهل العلم والفضل فيما يخطئون فيه؛ كالنووي وابن حجر -رحمهما الله تعالى-؟

فالأخذ بالظاهر دين يتدين إلى الله -عز وجل- به، وتطبق ثمرته عمليًّا بحسب حال الشخص الظاهر، فهذا هو حكم الله.

فالعذر لصاحب السنة والاعتذار له واجب، والعذر للعالم الخادم للإسلام وعلومه واجب، وعدم الاعتذار لمن ظاهره البدعة والانحراف واجب.

والأمر في الحساب إلى الله وحده يوم القيامة، ولنا الحكم بالدين على الظاهر والله يتولى السرائر، ونرجو للمحسن ونخاف على المسيء، ولا نتألى على الله، ولا نترفع فوق الشرع والمسلمين فننصب أنفسنا حكمًا على الناس بالهوى، أو نتجاوز حدود ما أمرنا الله، كما عليه أهل الانحراف والبدع، لا سيما من يظنون أنفسهم خلفاء عن الله في خلقه على طريقة الخوارج أو الصوفية أو المعتزلة، الذين ابتكروا منزلة حكم ديني على المسلم بجعله بين الإسلام والكفر؛ لأنهم لم يحتكموا للشرع، ولم يعرفوا قدر أنفسهم ولم يعرفوا قدر ربهم وحقه.

وكلهم يرد خطؤه وتستدرك زلته، ويعطى الإسلام حقه فوق حقهم ومصلحته فوق مصلحتهم.

فلا تناقض ولا نقص في السنة، لا في أصولها ولا في حكم المسلمين فيها.

فهاهو حاطب ابن أبي بلتعة -رضي الله عنه وأرضاه- يكتب للمشركين رسالة من أجل حماية أسرته في مكة، فيقول فيه النبي -صلى الله عليه وسلم-: «وما يدريك؟ لعل الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم».

فليس المحسن كالمسيء، وليس العالم كالجاهل، وليس ذو الفضل كغيره، وليس صاحب السنة ظاهرًا مثل صاحب البدعة وخادمها ظاهرًا.

واليوم زمن العبث والعمومات والأهواء والنزوات، ويبقى الحق لمن أراده منارًا ظاهرًا وطريقًا سائرًا، و«رحم الله امرأً تكلم فغنم أو سكت فسلم».

فأهل السنة لا يملكون من أمرهم شيئًا، إنما هم عبيد لله متبعون للنبي -صلى الله عليه وسلم- والصحابة -رضوان الله عليهم-، ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾، ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾. فليست أصول السنة قرارات سياسية أو رأي يوضع أو فكر، إنما هي محض إيمان واتباع، هي دين لا يملكون الزيادة فيه ولا نقصه.

فمن كان ظاهره السنة، وظاهره النصح والخير ونصرة السنة وخدمتها، ويعلم من حاله فضله وعلمه ونصحه، فإذا كان صاحب سنة أو ليس بصاحب سنة يكف عن إلحاقه بأهل البدع؛ لأن ظاهره ومنفعته تمنع من ذلك، ومن الظلم بعد ظهور فضله وعلمه إلحاقه بأهل البدع حكمًا.

كذلك إذا احتيج إلى علمه كبعض أهل اللغة والرواية، فيكون مبتدعًا ويستفاد منه ويروى عنه؛ لحاجة الإسلام والمسلمين، خاصة أن الأمر يتعلق بنقل ضمن سلامته مع الحاجة إليه.

وليس أبلغ في المثال للقياس من حكم ولاة أمر المسلمين الضالين أو الظالمين، والأمر ببيعتهم والصبر عليهم ومساندتهم ومعاونتهم في الخير العام.

وبعض الناس أحكامه -إما جهلًا وإما لهوًا ولعبًا أو اتباعًا لهوى- مضطربة في هذه الأبواب:

• فتجد الحاكم المسلم الحاكم بغير ما أنزل الله، يسلبه حق الولاية أو لا يمتنع عن نقده علانية، كفعل وقول ومذهب الخوارج في هذا الشق سواء بسواء.

• ثم تجده يقسم أحكامه على المسلمين بحسب هواه؛ فتارة يشتد، وتارة يتراخى، تارة يغضب، وتارة يحلم.

وليس الكلام هنا هو بحسب ما قد يحصل بسبب الطبيعة البشرية الناقصة، ولا بالاجتهاد لمصلحة الدين فيشتد مع صاحب الخير لمصلحة أكبر، إنما البحث في الاضطراب والتردد والترنح في الأحكام من غير خطام ولا أزمة؛ لنقص العلم أو الفهم أو سوء التطبيق بسبب الجهل أو الهوى. فهذا حكمه ليس كحكم صاحب السنة المجتهد المخطئ.

فمثلًا: من يطعن في الألباني -رحمه الله تعالى- في مسألة الإيمان بدعوى الإرجاء، فهذا وريث القطبيين والسروريين وخادم بدعتهم في الطعن على أئمة السنة، وليس من العلم والاجتهاد في شيء.

كذلك التكفيريون فرقة الحدادية الطاعنة على الألباني -رحمه الله تعالى- من أجل إعذاره المسلم بالجهل، فهي فرقة ضلالة وابتداع، وحكم طعنها الضلالة وليس فقط الخطأ. فحين يأتي من يحتضن بعض أفرادها ويقول بدعتها، فلا يقال هنا: إنه خطأ علمي أو اجتهادي يسوغ فيه الخلاف، كما يروجه من له مصلحة في ذلك من جامعي الصدقات وغيرهم.

والتوهم الذي يعيشه البعض بتزكية نفسه بتقديم قرابين الطعن في الجماعات والخوارج، والإعلان بالسمع والطاعة للولاة، لا يكفي أهل السنة في محكات النزال التي

هي بدعة وسنة، وفرقان بين طريق الصحابة -رضي الله عنهم اجمعين -وطريق الجماعات.

وقد يوصم هذا الكلام عند من اعتاد على طريق تركيب الألفاظ على المعاني والهياج والصياح: بالشدة أو الغلو، فـ(شنشنة أعرفها من أخزم) كما يقول الألباني -رحمه الله تعالى-.

فعلى السائرين على طريق ونهج الصحابة والسنة الواضح أن لا تأخذهم الحاجة العظيمة العامة للمسلمين، وحاجة الدين إلى النصر، وقلة الأعوان والأنصار على السنة المحضة؛ أن يفتحوا فرجات للشيطان، فإن الله -عز وجل- أوجب سد الخلل والفرج.

وإلا فستدخل بطانة الجماعات مثلما دخلت الجماعات إلى توهين حبل السنة وخيانتها كعادتهم، ولذلك تجد بسالتهم واندفاعهم في الطعن على الجماعات بظلم وبغي وعدوان وتكفير، قد يشمل أحيانًا بعض الدول الإسلامية وحكام المسلمين، وليس هذا من السنة في شيء.

و«إن السعيد» كما قال النبي -صلى لله عليه وسلم- «لمن جنّب الفتن»، والتجنيب من الله للعبد من الفتن له أسباب يبذلها العبد ويوفق إليها، وأهمها: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

**كتبه: الشيخ أحمد السبيعي حفظه الله**
**الأربعاء ٤ جمادى الأولى ١٤٤٦هـ**
**الموافق ٦/ ١١/ ٢٠٢٤م**